لان دلالة الخ مسلم ايضا وقوله لا الكل ممنوع لانا نقول هو كلي من حيث عموم الحكم
لكل فرد مما صدق عليه العام وكل من حيث وضعه للمجموع من حيث هو مجموع
وذهب بعض مشايخنا الى ان دلالة العام على ما ذكر دلالة التزام نظرا الى انها
باعتبار الجزئية العارضة خارجة ورد بان كلامنا في دلالة العام على بعض
افراده وتلك الجزئيات باعتبار الجزئية العارضة ليست من افراد العام لان
كونها افرادا انما هو باعتبار ذواتها على ان الاثم انه باعتبار الجزئية العارضة
لازم للعام تدبر والدلالة هي بتثليث الدال مصدر دل وكان الاولى
ان يقدم الشارح هذا البحث على ما تقدم لان معرفة كون اللفظ دالا متوقفة على
معرفة حقيقة الدلالة كون الشيء بحالة الخ الحالة في اللفظ الدال وضعه
بازاء المعنى ليفهم منه عند اطلاقه سواء فهم بالفعل او لم يفهم وقوله يلزم من
العلم به اي بسبب تلك الحالة وبواسطتها العلم بشيء اخر والمراد باللزوم هنا
اللزوم مطلقا بينا او غير بين والمراد بالعلم ما يشمل التصور والتصديق
يقينيا او ظنيا لكن اذا كان يقينيا سمي دليله برهانا والا سمي امارة ودليلا
اقناعيا وهذا التعريف للدلالة طريقة المتاخرين عدلوا اليه عن تفسير
المتقدمين لها بفهم امر من امر لما ورد عليه من ان الفهم صفة الفاهم والدلالة له
صفة اللفظ فهما متباينان ولا يصح تفسير احد المتباينين بالاخر ومن ان
الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده فلا يكون الفهم هو الدلالة
واجيب عن الاول بان منشا الغلط نشأ من تفصيل المركب لانهم فسروا
الدلالة بفهم امر من امر لا بمجرد الفهم ولا شك ان هذا المركب صفة للفظ
بدليل انه يقال هذا اللفظ فهم منه او يفهم منه كذا وعن الثاني بان وصف
اللفظ بالدلالة قبل الفهم مجاز لا حقيقة والدلالة تنقسم الخ اعلم
ان اقسام الدلالة ستة لان الدال لفظ وغيره ودلالة كل منهما وضعية
وعقلية وطبيعية فدلالة اللفظ وضعا كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق وعقلا كدلالة اللفظ على لافظه وطبعا كدلالة اخ على وجع الصدر
ودلالة غير اللفظ وضعا كدلالة الاشارة بالراس والعين على معنى نعم
او لا وعقلا كدلالة الاثر على المؤثر وطبعا كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة
على الوجل والشارح رحمه الله قسم الوضعية معنى الى لفظية وغير لفظية

وعبر

وعبر عن غير اللفظية بالعقلية وشتت القسمين كما ترى ولم يقسم
العقلية والطبيعية لتكون الاقسام ستة وقد عرفتها مما قدمناه وبيان
النسب بينها على وجه الاجمال ان يقال الوضعية اللفظية مباينة الطبيعية
اللفظية وكلاهما اخص من العقلية اللفظية خصوصا مطلقا خلافا لما في
البرهان من جعله وجهيا اذ كل ما وجدتا وجدت العقلية من غير عكس
وما قيل في اقسام اللفظية يقال في اقسام غيرها من غير فرق واللفظي
باقسامه مباين لغير اللفظي باقسامه وهذه النسب باعتبار الماصدقات
واما باعتبار المفهومات فهي متباينة كما لا يخفى على المتامل كون اللفظ
بحيث متى اطلق الخ اي حالة وهي الوضع كما تقدم وقوله فهم منه المعنى اي
بسبب تلك الحالة قال شيخنا اتي بمتى الذي هو سور الكلية اشارة الى انه
يشترط في دلالة الالتزام اي التي هي فرد من افراد الدلالة الوضعية ان يكون
اللازم بينا بالمعنى الاخص لانه الذي بحيث متى اطلق اللفظ الدال على ملزومه
فهم هو بخلاف ما لو اتى باذا التي هي للاهمال فانه لا يفهم ذلك لان المهملة
في قوة الجزئية وما كان الدلالة الخ اي لا بالمعنى السابق وهو كون الشيء
الخ بل بمعنى اخص وقوله نسبة اي امرا نسبيا اضافيا يتصف به كل ما ذكر
فيقال لفظ ذو دلالة ومعنى وسامع كذلك لكن قد يقال لو كانت نسبة
بين اللفظ والمعنى وبين السامع لتوقفت الدلالة على السامع لان النسبة
تتوقف على طرفيها مع انه ليس كذلك واجاب عنه الاستاذ الوالد في
ح بامكان ان يقال الدلالة متوقفة على السامع بالقوة او الفعل تامل وقوله
اضافيا اي نسبيا وقوله فتغير بذلك اي بكون اللفظ الخ وقوله اي الفهم هد
فسره بذلك ليصح كونه صفة للمعنى وفي السيد على المفتاح ان كل
هذه التفاسير من المساهلات التي لا تخل بالمقصود وذلك لان الدلالة
صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالا بن
فاذا فسرت بالانتقال من اللفظ الى المعنى او باحد الفهمين لم يلتبس
على ذي مسكة ان الانتقال وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفات
قائمة باللفظ لكنها منبئة انباء عن حالة قائمة به هي كون اللفظ بحيث
يترتب عليه ما ذكر وتلك الحيثية هي الدلالة ان المطابقة لا تستلزم

Copyright © King Saud University